

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص التقنية المالية

عنوان البحث

" التحديات التنظيمية للتقنيات المالية (RegTech) وأثرها على الابتكار المالي: دراسة ميدانية على قطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب:

سحاب هيف القحطاني

إشراف:

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026 -2027

فهرس المحتويات

6-4.....	مقدمة
8-6.....	مشكلة الدراسة
9	أهمية الدراسة
11-10.....	أهداف الدراسة
12-11.....	تساؤلات الدراسة
12	فروض الدراسة
14-13.....	الدراسات السابقة
15-14.....	الفجوة البحثية
17-15	المنطقات النظرية للدراسة

المنهجية وطرق البحث 18

مجتمع وعينة الدراسة 18

أداة الدراسة 19-18

أساليب التحليل الإحصائي 19

حدود الدراسة 19

المراجع 21-20

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في القطاع المالي نتيجة التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم التقنيات المالية (Financial Technology – FinTech) والتي تمثل استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها. وقد أسهم هذا التطور في ظهور العديد من النماذج التمويلية الحديثة، ومن أبرزها التمويل الجماعي (Crowdfunding) الذي أصبح أحد أهم أدوات التمويل البديلة التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزز الابتكار المالي في مختلف دول العالم.

وقد بدأ التمويل الجماعي عالميًا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ظهرت أول منصة تمويل جماعي إلكترونية في عام 2005، والتي أتاحت للأفراد تمويل المشاريع عبر الإنترنت من خلال مساهمات مالية صغيرة من عدد كبير من المستثمرين. وقد ساهم هذا النموذج في دعم العديد من المشاريع الناشئة، وسرعان ما انتشر في العديد من الدول، مما أدى إلى ظهور منصات عالمية متخصصة في تمويل المشاريع في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا وريادة الأعمال والصناعات الإبداعية.

وعلى المستوى العربي، كانت إمارة دبي من أوائل المدن التي تبنت مفهوم التمويل الجماعي في المنطقة العربية، حيث ظهرت أولى المنصات العربية التي وفرت بيئة إلكترونية لتمويل المشاريع الناشئة، وذلك ضمن توجه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو دعم الابتكار المالي وتطوير البنية الرقمية للقطاع المالي. وقد أسهمت هذه التجربة في نشر ثقافة التمويل الجماعي في الدول العربية، وأصبحت نموذجًا مهمًا ساعد في انتقال هذا النوع من التمويل إلى دول أخرى في المنطقة.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد شهد قطاع التقنيات المالية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التوجه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، التي ركزت على دعم الابتكار المالي وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. وقد بدأت المملكة في تنظيم قطاع التمويل الجماعي من خلال إطلاق الصندوق التنظيمي التجريبي (Sandbox) خلال الفترة (2018-2020) من قبل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، بهدف اختبار نماذج التمويل الجماعي والتأكد من توافقها مع الأنظمة قبل منح التراخيص الرسمية.

وفي عام 2021، شهد قطاع التمويل الجماعي في المملكة مرحلة تحول تنظيمية مهمة،

حيث تم إصدار قواعد رسمية لتنظيم نشاط التمويل الجماعي بالدين، إضافة إلى تنظيم التمويل الجماعي بالملكية، مما أتاح للشركات الناشئة إمكانية طرح حصص ملكية عبر منصات إلكترونية معتمدة. وقد ساهمت هذه اللوائح التنظيمية في تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة عدد المنصات المرخصة، كما ساعدت في توفير مصادر تمويل جديدة بعيدًا عن القنوات المصرفية التقليدية.

ومع تزايد عدد منصات التمويل الجماعي، ظهرت الحاجة إلى استخدام تقنيات متقدمة تساعد في إدارة العمليات المالية والامتثال للأنظمة واللوائح التنظيمية، ومن هنا برز دور التقنيات التنظيمية (RegTech)، والتي تُعد أحد أهم فروع التقنيات المالية، حيث تهدف إلى استخدام التكنولوجيا في تحسين كفاءة الامتثال التنظيمي وتقليل المخاطر المالية وتعزيز الشفافية في العمليات المالية.

وقد أسهمت التقنيات التنظيمية في دعم منصات التمويل الجماعي من خلال استخدام أدوات متقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر المالية ومتابعة العمليات الاستثمارية والتأكد من التزام المنصات باللوائح التنظيمية. كما ساعدت هذه التقنيات في تقليل الأخطاء البشرية وتسريع الإجراءات المالية وتحسين جودة التقارير الرقابية، مما أدى إلى زيادة كفاءة العمل داخل المنصات المالية ورغم التطور الملحوظ تمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية أحد المسارات التمويلية الحديثة التي شهدت توسعًا واضحًا خلال السنوات الأخيرة، مدعومًا بتطور البيئة التنظيمية، وظهور منصات مرخصة، واتساع الاهتمام ببداية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. واتضح من خلال البحث الانتقال من مرحلة التجربة التنظيمية عبر الصندوق التنظيمي التجريبي (Sandbox) خلال الفترة 2018-2020 إلى مرحلة التنظيم الرسمي الأوسع بعد إصدار القواعد المنظمة في 2021، بما أتاح ممارسة التمويل الجماعي بالدين والملكية في إطار أكثر وضوحًا.

غير أن هذا التوسع لم يؤدِّ بالضرورة إلى تحقيق التوازن المأمول بين الامتثال التنظيمي والابتكار المالي. فالواقع الحالي يكشف أن منصات التمويل الجماعي تعمل داخل بيئة تتزايد فيها المتطلبات الرقابية المتعلقة بالترخيص، وحوكمة ال الذي شهده قطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، وما صاحبه من إصدار لوائح تنظيمية متعددة تهدف إلى حماية المستثمرين وتعزيز استقرار السوق، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التنظيمية والتقنية التي قد تؤثر على مستوى الابتكار المالي واستدامة نمو هذا القطاع. ومن أبرز هذه التحديات ارتفاع متطلبات الامتثال التنظيمي، وضعف السيولة في السوق الثانوية، ومحدودية الوعي المالي لدى بعض المستثمرين، إضافة إلى الحاجة إلى تعزيز التكامل التقني بين منصات التمويل الجماعي والجهات المالية.

كما تشير البيانات المتعلقة بتطور التمويل الجماعي في المملكة إلى أن هذا القطاع شهد نموًا ملحوظًا في حجم التمويل، حيث تمكنت منصات التمويل الجماعي بالملكية من جمع أكثر من 317 مليون ريال منذ عام 2019 وحتى منتصف عام 2025، إضافة إلى التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم الأداء المالي وإدارة المخاطر، وهو ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه التقنيات التنظيمية في دعم هذا القطاع. وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على التحديات التنظيمية للتقنيات المالية (RegTech)، ودراسة أثرها على الابتكار المالي في قطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل البيئة التنظيمية والتقنية التي تحكم هذا القطاع، والتعرف على أهم العقبات التي تواجه تطبيق التقنيات التنظيمية، إضافة إلى تحديد الفجوات البحثية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات في دعم الابتكار المالي.

مشكلة الدراسة

أصبح التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية أحد المسارات التمويلية الحديثة التي شهدت توسعًا واضحًا خلال السنوات الأخيرة، مدعومًا بتطور البيئة التنظيمية، وظهور منصات مرخصة، واتساع الاهتمام ببداية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وتوضح الصور والمواد المرسلة أن هذا النشاط انتقل من مرحلة التجربة التنظيمية عبر الصندوق التنظيمي التجريبي (Sandbox) خلال الفترة 2018-2020 إلى مرحلة التنظيم الرسمي الأوسع بعد إصدار القواعد المنظمة في 2021، بما أتاح ممارسة التمويل الجماعي بالدين والملكية في إطار أكثر وضوحًا، غير أن هذا التوسع لم يؤدِّ بالضرورة إلى تحقيق التوازن المأمول بين الامتثال التنظيمي والابتكار المالي. فالواقع الحالي يكشف أن منصات التمويل الجماعي تعمل داخل بيئة تتزايد فيها المتطلبات الرقابية المتعلقة بالترخيص، وحوكمة النشاط والإفصاح، والعناية الواجبة، ومعرفة العميل (KYC)، ومكافحة غسل الأموال (AML)، وإدارة المخاطر، وحماية المشاركين، ومتابعة التعثر والسادات والإفصاح عن المتغيرات الجوهرية. وفي المقابل، يُفترض أن تسهم التقنيات التنظيمية (RegTech) في تخفيف هذا العبء، وتسريع الامتثال، وتقليل المخاطر، وتحسين كفاءة التشغيل، ودعم الابتكار داخل المنصات. وهنا تظهر الإشكالية الرئيسية: هل نجحت منصات التمويل الجماعي في المملكة في توظيف RegTech بما يحول المتطلبات التنظيمية من عبء تشغيلي إلى أداة داعمة للابتكار المالي، أم أن كلفة الامتثال وتعقيده ما زالا يحدان من هذا الدور؟

وتتضح الفجوة بين الواقع الحالي والمأمول بصورة أكبر عند النظر إلى المؤشرات والبيانات الواردة من البنك المركزي فقد أظهر تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي السعودي ارتفاع إجمالي التمويل من 60.1 مليار ريال في 2023 إلى 65.1 مليار ريال في 2024، بزيادة قدرها 8.4%، كما ارتفعت مخصصات التمويل من 3.0 مليارات ريال إلى 3.5 مليارات ريال خلال الفترة نفسها. ورغم بقاء نسبة تغطية القروض المتعثرة عند مستوى مرتفع نسبياً بلغ 92.7% في 2024، فإنها انخفضت عن 95.1% في 2023، وهو ما يشير إلى استمرار أهمية إدارة المخاطر الائتمانية وعدم الاكتفاء بالنمو الكمي وحده. كما أظهرت البيانات انخفاض نسبة الرافعة المالية من 2.3 مرة في 2023 إلى 2.0 مرة في 2024، مع تحسن في صافي الدخل بنسبة 72.8% ليصل إلى 2.9 مليار ريال في 2024، وارتفاع العائد على حقوق الملكية من 7.0% إلى 9.6%. وهذه الأرقام تعكس نمواً وربحية وتحسناً في بعض المؤشرات، لكنها في الوقت ذاته تؤكد أن البيئة التمويلية ما زالت شديدة الحساسية لمخاطر الائتمان، والملاءة، وجودة الإدارة، وكفاءة الامتثال.

ومن ناحية أخرى، أظهرت المعلومات العقبات التي تواجه التمويل الجماعي في المملكة وجود مجموعة من التحديات المتكررة، من أبرزها: التحديات التنظيمية والامتثال، تقلبات السيولة والتمويل، مخاطر الائتمان، ضعف الوعي الاستثماري، ضعف السوق الثانوية، البيروقراطية الإجرائية، نقص الدعم الاستشاري، ومحدودية التكامل التقني. وهذه التحديات لا تمثل مشكلات منفصلة، بل ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة؛ لأن التقنيات التنظيمية يفترض أن تقدم حلولاً عملية لها، سواء من خلال أتمتة الامتثال، أو تحسين الإفصاح، أو تسريع التحقق من البيانات، أو دعم المتابعة اللحظية للمخاطر، أو تعزيز الثقة والشفافية بين أطراف العملية التمويلية.

وبذلك يمكن القول إن الواقع الحالي يتمثل في: نمو سوق التمويل الجماعي في المملكة، واتساع الإطار التنظيمي، ووجود مؤشرات مالية إيجابية، مع استمرار تحديات تشغيلية وتنظيمية ومخاطر ائتمانية وتفاوت في القدرة على الامتثال بين المنصات. أما الوضع المأمول فيتمثل في وجود منصات قادرة على استخدام RegTech بكفاءة عالية لتقليل كلفة الامتثال، ورفع سرعة الإجراءات، وتعزيز الثقة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم الابتكار في المنتجات والخدمات التمويلية دون الإخلال بمتطلبات الحماية والاستقرار. ومن هنا تنشأ الفجوة البحثية؛ إذ لا يزال من غير الواضح، في حدود ما أبرزته البيانات، مدى نجاح منصات التمويل الجماعي في المملكة في الوصول إلى هذا التوازن. وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في أن قطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية يشهد نمواً تنظيمياً وسوقياً متسارعاً، لكن هذا النمو يرافقه اتساع في متطلبات الامتثال والإفصاح وإدارة المخاطر، بما يثير تساؤلاً جوهرياً حول مدى قدرة التقنيات

التنظيمية (RegTech) على تمكين المنصات من تحقيق امتثال فعال يدعم الابتكار المالي بدلاً التقنيات التنظيمية (RegTech) في مجالات الامتثال، مثل أنظمة معرفة العميل (KYC)، ومكافحة غسل الأموال (AML)، وإدارة المخاطر، مما يساعد في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الأداء وتعزيز ثقة ال أن يقنّده. وتتفرع من هذه المشكلة الإشكاليات والتساؤلات الآتية:

١- ما مدى كفاية الأطر التنظيمية الحالية في تنظيم نشاط التمويل الجماعي في المملكة دون أن تتحول إلى عبء يحد من مرونة المنصات وابتكارها؟

٢- إلى أي حد تسهم التقنيات التنظيمية (RegTech) في تسهيل الامتثال التنظيمي داخل منصات التمويل الجماعي؟

٣- هل أدى تزايد المتطلبات الرقابية والإفصاحية إلى رفع الكفاءة والثقة في السوق، أم إلى زيادة التكاليف التشغيلية والحد من الابتكار؟

٤- ما أثر التحديات المرتبطة بالسيولة، ومخاطر الائتمان، وضعف السوق الثانوية، والوعي الاستثماري على قدرة المنصات على التوسع المستدام؟

٥- ما مدى قدرة منصات التمويل الجماعي على توظيف أدوات RegTech في مجالات التحقق من الهوية، ومكافحة غسل الأموال، والإفصاح، والرقابة، وإدارة المخاطر؟

٦- هل توجد فجوة بين الإمكانيات النظرية للتقنيات التنظيمية وبين التطبيق العملي لها داخل منصات التمويل الجماعي في المملكة؟

٧- كيف يمكن الوصول إلى نموذج يحقق التوازن بين الامتثال التنظيمي والابتكار المالي داخل قطاع التمويل الجماعي السعودي؟

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تنطلق من حاجة علمية وعملية إلى فحص العلاقة بين التحديات التنظيمية واستخدام التقنيات التنظيمية من جهة، ومستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي من جهة أخرى، في ضوء الواقع التنظيمي والمالي المتطور في المملكة العربية

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية : تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها موضوعاً حديثاً نسبياً يتمثل في التحديات وأثرها على الابتكار المالي في قطاع التمويل الجماعي، وهو من (RegTech) التنظيمية للتقنيات المالية الموضوعات التي ما تزال تحتاج إلى مزيد من البحث العلمي، خاصة في البيئة السعودية التي تشهد تطوراً متسارعاً في مجال التقنيات المالية كما تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة النظرية في مجال التقنيات المالية والتنظيمية من خلال الربط بين مفاهيم الامتثال التنظيمي والابتكار المالي، وتحليل العلاقة بينهما داخل بيئة التمويل الجماعي. ويُعد هذا الربط من الجوانب التي لا تزال محدودة التداول في الدراسات العربية، خصوصاً فيما يتعلق بدور التقنيات التنظيمية في دعم الامتثال وتقليل المخاطر داخل المنصات الرقمية وتساعد هذه الدراسة كذلك في تطوير إطار نظري يوضح طبيعة العلاقة بين التحديات التنظيمية ومستوى الابتكار المالي، مع توضيح دور التقنيات التنظيمية في تحقيق التوازن بين الالتزام بالأنظمة وتحفيز الابتكار، وهو ما يدعم بناء قاعدة علمية يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية المرتبطة بالتقنيات المالية والأنظمة الرقابية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية) :تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال ارتباطها المباشر بقطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، والذي يُعد من القطاعات المالية الحديثة التي تسهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنوع مصادر التمويل داخل الاقتصاد الوطني كما تساعد نتائج هذه الدراسة الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي السعودي (SAMA) وهيئة السوق المالية (CMA) في فهم أبرز التحديات التي تواجه منصات التمويل الجماعي عند تطبيق المتطلبات التنظيمية، مما يسهم في تطوير الأطر التنظيمية بطريقة تحقق التوازن بين حماية المستثمرين وتشجيع الابتكار. ومن الجانب التطبيقي، يمكن أن تفيد هذه الدراسة منصات التمويل الجماعي في التعرف على أفضل الممارسات لاستخدام التمسثمين كما تسهم هذه الدراسة في دعم صنّاع القرار والمستثمرين من خلال تقديم تصور واضح حول التحديات التنظيمية التي قد تؤثر على كفاءة المنصات، وتحديد الحلول التقنية والتنظيمية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الابتكار المالي وتحقيق الاستفادة في قطاع التمويل الجماعي داخل المملكة

أهداف الدراسة

أولاً: الهدف العام للدراسة

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في تحليل التحديات التنظيمية المرتبطة باستخدام التقنيات التنظيمية في قطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، ودراسة أثر هذه التحديات على (RegTech)

مستوى الابتكار المالي داخل هذا القطاع، مع اقتراح حلول تقنية وتنظيمية تسهم في تعزيز كفاءة الامتثال ودعم الابتكار المالي.

ثانيًا: الأهداف الخاصة للدراسة:

ينبثق عن الهدف العام مجموعة من الأهداف الخاصة، وتتمثل فيما يأتي:

1. التعرف على مفهوم التمويل الجماعي والتقنيات التنظيمية (RegTech) وتطورها عالميًا وعربيًا، ثم تتبع نشأة وتطور التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية في ظل التطور التنظيمي الذي شهدته البيئة المالية.

2. تحليل البيئة التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على الجهات التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على هذا القطاع، مثل البنك المركزي السعودي (SAMA) وهيئة السوق المالية (CMA).

3. تحديد المتطلبات التنظيمية والرقابية التي يجب على منصات التمويل الجماعي الالتزام بها، مثل متطلبات معرفة العميل (KYC)، ومكافحة غسل الأموال (AML)، ومتطلبات الإفصاح والحوكمة وإدارة المخاطر.

4. دراسة دور التقنيات التنظيمية (RegTech) في تسهيل عمليات الامتثال التنظيمي داخل منصات التمويل الجماعي، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة العمليات المالية.

5. التعرف على مراحل تنفيذ حملات التمويل الجماعي داخل المنصات الرقمية، ابتداءً من مرحلة ما قبل إطلاق الحملة، مرورًا بمرحلة التمويل، وانتهاءً بمرحلة ما بعد التنفيذ.

6. استكشاف التحديات التنظيمية والتقنية التي تواجه منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، مثل ارتفاع تكاليف الامتثال، وضعف السيولة، ومخاطر الائتمان، وضعف الوعي الاستثماري، ومحدودية التكامل التقني.

7. تحليل أثر التحديات التنظيمية على مستوى الابتكار المالي داخل منصات التمويل الجماعي، وبيان مدى تأثيرها على تطوير المنتجات المالية الرقمية وتحسين تجربة المستثمرين.

8. اقتراح حلول تقنية وتنظيمية تسهم في تعزيز كفاءة الامتثال التنظيمي داخل منصات التمويل الجماعي، ودعم الابتكار المالي وتحقيق التوازن بين متطلبات التنظيم والتطوير التقني.

تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية، وذلك لفهم طبيعة التحديات التنظيمية للتقنيات المالية (RegTech) وأثرها على الابتكار المالي في قطاع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية.

التساؤل الرئيسي: ما أثر التحديات التنظيمية المرتبطة باستخدام التقنيات التنظيمية (RegTech) على مستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما مفهوم التمويل الجماعي والتقنيات التنظيمية (RegTech)، وكيف تطور استخدامها عالمياً وعربياً وفي المملكة العربية السعودية؟

2. ما الجهات التنظيمية المشرفة على منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، وما طبيعة الأطر التنظيمية التي تحكم هذا القطاع؟

3. ما المتطلبات التنظيمية والقانونية التي يجب على منصات التمويل الجماعي الالتزام بها، مثل متطلبات معرفة العميل (KYC) ومكافحة غسل الأموال (AML) وإدارة المخاطر؟

4. ما دور التقنيات التنظيمية (RegTech) في تسهيل الامتثال التنظيمي وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية داخل منصات التمويل الجماعي؟

5. ما أبرز التحديات التنظيمية والتقنية التي تواجه منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، مثل ارتفاع تكاليف الامتثال وضعف السيولة ومخاطر الائتمان؟

6. ما أثر التحديات التنظيمية على مستوى الابتكار المالي داخل منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية؟

7. كيف يمكن استخدام التقنيات التنظيمية (RegTech) لتعزيز كفاءة الامتثال التنظيمي وتقليل المخاطر المالية والتنظيمية داخل منصات التمويل الجماعي؟

فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التنظيمية للتقنيات المالية (RegTech) ومستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

H1.1: سلبيًا على قدرة منصات التمويل (Compliance Costs) تؤثر تكاليف الامتثال التنظيمي الجماعي على تبني الابتكارات المالية الجديدة.

H1.2: سلبيًا على تطوير الابتكار المالي في (Data Privacy) تؤثر تحديات أمن البيانات والخصوصية. منصات التمويل الجماعي.

H1.3: في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية، مما يعزز (RegTech) يساهم تطبيق حلول التقنيات التنظيمية. مستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي.

H1.4: تؤثر التحديات المرتبطة بالسيولة وضعف السوق الثانوية سلبيًا على نمو الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي.

H1.5: يؤثر مستوى الوعي المالي لدى المستثمرين على تبني الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: الجزارلي، محمد بن عبد الله. (2022). التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التمويل الجماعي بالدين في دعم تمويل المنشآت الصغيرة

والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتحليل مدى مساهمة هذا النوع من التمويل في توفير مصادر تمويل بديلة للمشروعات الناشئة، إضافة إلى دراسة واقع التمويل الجماعي في ظل التطورات التنظيمية التي يشهدها القطاع المالي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، وتحليل أداء منصات التمويل الجماعي المرخصة في المملكة العربية السعودية توصلت الدراسة إلى أن التمويل الجماعي بالدين شهد نموًا ملحوظًا في المملكة العربية السعودية نتيجة الدعم الحكومي وزيادة الحاجة إلى مصادر تمويل بديلة، كما أكدت على أهمية تطوير الأطر التنظيمية والتشريعات لدعم استمرارية هذا النوع من التمويل وتحسين كفاءته ترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها واقع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، إلا أنها ركزت على دور التمويل الجماعي بالدين بشكل عام، ولم تتناول بشكل مباشر التحديات التنظيمية المرتبطة باستخدام التقنيات التنظيمية (RegTech) وتأثيرها على الابتكار المالي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

الدراسة الثانية: وفاء، وآخرون. (2022) التمويل الجماعي الإسلامي للأوراق المالية وإمكاناته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هدفت الدراسة إلى تحليل إمكانات التمويل الجماعي الإسلامي للأوراق المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستكشاف دوره في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاقتصاد الإسلامي، اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات السابقة واستخدام بيانات ميدانية لدراسة واقع التمويل الجماعي الإسلامي، إضافة إلى تحليل مدى توافق هذا النوع من التمويل مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومتطلبات التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن التمويل الجماعي الإسلامي يسهم بشكل فعال في دعم المشاريع الصغيرة وتعزيز فرص الحصول على التمويل الشرعي، كما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويعد من الأدوات المالية الحديثة التي تدعم الاقتصاد الوطني، ترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها أهمية التمويل الجماعي كأداة تمويلية حديثة، إلا أنها ركزت على الجوانب الشرعية والتنموية للتمويل الجماعي، ولم تتناول التحديات التنظيمية والتقنية المرتبطة باستخدام التقنيات التنظيمية (RegTech) وتأثيرها على الابتكار المالي داخل منصات التمويل الجماعي، وهو ما يميز الدراسة الحالية .

الدراسة الثالثة: قطراني، يحيى عبد الله أحمد، وصالحي، عبد المجيد عبيد. (2026) التكامل بين الصكوك الاستثمارية ومنصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية. مجلة المقاصد للدراسات الإسلامية، 35(3). هدفت الدراسة إلى فحص مدى فاعلية التكامل بين الصكوك الاستثمارية ومنصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، وتحليل دوره في تطوير أدوات التمويل الإسلامي وتعزيز كفاءة

الأسواق المالية في ظل التحولات الرقمية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأطر التنظيمية والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي، إضافة إلى تحليل واقع التكامل بين أدوات التمويل الحديثة ومنصات التمويل الجماعي توصلت الدراسة إلى أن التكامل بين الصكوك ومنصات التمويل الجماعي يمثل آلية واحدة لتعزيز كفاءة التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا التكامل لا يزال محدوداً نتيجة وجود تحديات تنظيمية وتقنية، مما يستدعي تطوير أطر تنظيمية أكثر وضوحاً لدعم هذا المجال، ترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها التحديات التنظيمية المرتبطة بالتكامل بين أدوات التمويل الحديثة ومنصات التمويل الجماعي، إلا أنها لم تركز بشكل مباشر على دور التقنيات التنظيمية (RegTech) في معالجة هذه التحديات وتأثيرها على مستوى الابتكار المالي، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية .

الفجوة البحثية

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اهتماماً متزايداً بموضوع التمويل الجماعي ودوره في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث ركزت دراسة الجزارلي (2022) على دور التمويل الجماعي بالدين في توفير مصادر تمويل بديلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، كما تناولت دراسة وفاء وآخرون (2022) إمكانات التمويل الجماعي الإسلامي للأوراق المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما ركزت دراسة قطراني وصالحي (2026) على التكامل بين الصكوك الاستثمارية ومنصات التمويل الجماعي في ظل التحولات الرقمية، ورغم أهمية هذه الدراسات وإسهامها في إبراز دور التمويل الجماعي كأداة تمويلية حديثة، إلا أن معظمها ركز على الجوانب التمويلية أو الشرعية أو التكامل بين أدوات التمويل الحديثة، دون التعمق في دراسة التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات المالية الحديثة (FinTech)، وخاصة التقنيات التنظيمية (RegTech)، ودورها في مواجهة تلك التحديات وتعزيز مستوى الابتكار المالي داخل منصات التمويل الجماعي، كما يتضح وجود نقص في الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين التحديات التنظيمية مثل

تكاليف الامتثال التنظيمي، ومتطلبات حماية البيانات، وتطبيق حلول التقنيات التنظيمية (RegTech)، وبين مستوى الابتكار المالي في قطاع التمويل الجماعي داخل المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التطور السريع في التقنيات المالية وتزايد الحاجة إلى أنظمة تنظيمية مرنة تدعم الابتكار وتحد من المخاطر التشغيلية، وبناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي تناولت بشكل مباشر أثر التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech) على مستوى الابتكار المالي في شركات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال تحليل طبيعة هذه التحديات، وقياس تأثيرها على الابتكار المالي، واقتراح سبل تطوير الأطر التنظيمية بما يدعم نمو هذا القطاع.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من النظريات التي تسهم في تفسير العلاقة بين التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech) ومستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي، وتوضح كيفية تحقيق التوازن بين الالتزام بالأنظمة التنظيمية وتعزيز الابتكار داخل القطاع المالي. وتتمثل أهمية هذه النظريات في قدرتها على تفسير كيفية استخدام التقنيات المالية الحديثة في تطوير الخدمات المالية، مع ضمان الامتثال للأنظمة والتعليمات التنظيمية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وفي ضوء طبيعة الدراسة الحالية، تم الاعتماد على عدد من النظريات التي تتناسب مع موضوع البحث، ومن أبرزها نظرية الابتكار، ونظرية أصحاب المصلحة، والنظرية التنظيمية، وذلك لما لها من دور في تفسير آليات عمل منصات التمويل الجماعي، ودورها في مواجهة التحديات التنظيمية وتحقيق التوازن بين متطلبات الامتثال التنظيمي ودعم الابتكار المالي.

أولاً: نظرية الابتكار (Innovation Theory) تُعد من النظريات الأساسية التي تفسر كيفية تطوير المنتجات والخدمات باستخدام التقنيات الحديثة، حيث تشير هذه النظرية إلى أن الابتكار يمثل عنصراً رئيسياً في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية، كما تسهم التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة العمليات وتقديم خدمات مالية متطورة تلبي احتياجات المستخدمين، ويظهر تطبيق هذه النظرية في القطاع المالي من خلال ظهور التقنيات المالية (FinTech) والتقنيات التنظيمية (RegTech)، التي أسهمت في تطوير الخدمات المالية الرقمية وتحسين كفاءة الامتثال التنظيمي وتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالإجراءات

التنظيمية.

ويبرز تطبيق نظرية الابتكار في منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية من خلال اعتماد هذه المنصات على الأنظمة الرقمية في تنفيذ العمليات المالية وإدارة طلبات التمويل وتحليل بيانات المستثمرين، حيث تسهم هذه التقنيات في تسريع إجراءات التمويل وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين مستوى الكفاءة التشغيلية، ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك منصة رقمية (Raqamyah)، التي تعتمد على نظام رقمي متكامل لربط المستثمرين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تسهيل إجراءات التمويل وتسريع عملية اتخاذ القرار، كما تُعد منصة ليندو (Lendo) مثالاً آخر على استخدام التقنيات الرقمية في تمويل الفواتير التجارية، حيث تعتمد على حلول تقنية متقدمة تسهم في دعم الابتكار المالي، وتستند الدراسة الحالية إلى نظرية الابتكار لتفسير دور التقنيات التنظيمية (RegTech) في تقليل التحديات التنظيمية مثل تكاليف الامتثال ومتطلبات حماية البيانات، وتعزيز مستوى الابتكار المالي داخل منصات التمويل الجماعي.

ثانياً: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) تُعد من النظريات التي تركز على أهمية تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة المرتبطة بالمؤسسة، مثل المستثمرين، والجهات التنظيمية، ورواد الأعمال، والعملاء. حيث تفترض هذه النظرية أن نجاح المؤسسات يعتمد على قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات هذه الأطراف المختلفة، مع مراعاة مصالح كل طرف بما يحقق الاستقرار والاستدامة المالية، ويظهر تطبيق هذه النظرية في منصات التمويل الجماعي من خلال العلاقة المتبادلة بين المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق عوائد مالية، والجهات التنظيمية التي تهدف إلى حماية النظام المالي وضمان الامتثال للأنظمة، إضافة إلى أصحاب المشاريع الذين يسعون للحصول على التمويل اللازم لتطوير مشاريعهم، وفي سياق منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، يمكن ملاحظة تطبيق نظرية أصحاب المصلحة من خلال منصات مثل فورس (Forus) ومنافع (Manafa)، حيث تجمع هذه المنصات بين عدة أطراف رئيسية تشمل المستثمرين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والجهات التنظيمية، مما يسهم في تحقيق التوازن بين مصالح هذه الأطراف المختلفة .

وتساعد هذه النظرية في تفسير أثر التحديات التنظيمية على الابتكار المالي، حيث إن زيادة القيود التنظيمية مثل متطلبات الامتثال قد تؤثر في مستوى الابتكار، في حين أن استخدام حلول RegTech يسهم في تحقيق التوازن بين الالتزام التنظيمي وتعزيز الابتكار المالي.

ثالثاً: النظرية التنظيمية (Regulatory Theory) تُعد من النظريات المهمة التي تركز على دور القوانين واللوائح التنظيمية في تنظيم عمل المؤسسات المالية وضمان سلامة العمليات المالية، حيث تهدف هذه

النظرية إلى تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية، إضافة إلى دعم بيئة مالية آمنة تشجع على الابتكار المالي في إطار منظم وتبرز أهمية هذه النظرية في مجال منصات التمويل الجماعي، حيث تخضع هذه المنصات لإشراف الجهات التنظيمية التي تضع القواعد والتعليمات اللازمة لضمان حماية المستثمرين وتعزيز الثقة في النظام المالي، ويظهر تطبيق النظرية التنظيمية في المملكة العربية السعودية من خلال عمل منصات التمويل الجماعي وفق الأطر التنظيمية الصادرة عن الجهات المختصة، حيث تُعد منصة تعמיד (Ta3meed) من الأمثلة التي تعمل وفق ضوابط تنظيمية واضحة في تمويل العقود والمشتريات، كما تعمل منصات أخرى مثل رقمية (Raqamyah) وليندو (Lendo) ضمن إطار تنظيمي يهدف إلى تحقيق الامتثال للأنظمة المالية وتعزيز الشفافية في العمليات المالية

وتُستخدم هذه النظرية في الدراسة الحالية لتفسير طبيعة التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech)، ومدى تأثيرها على قدرة منصات التمويل الجماعي على تطوير خدمات مالية مبتكرة

وفي ضوء ما سبق، تعتمد الدراسة الحالية على هذه النظريات مجتمعة لتفسير العلاقة بين التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech) ومستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحليل مدى قدرة المنصات الرقمية على تحقيق التوازن بين الالتزام بالأنظمة التنظيمية وتقليل المخاطر التشغيلية من جهة، وتعزيز الابتكار المالي من جهة أخرى، بما يسهم في دعم كفاءة القطاع المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية .

منهجية البحث وطرق البحث

أولاً: منهج البحث (Research Approach) اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُعد من أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى وصف التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech)، وتحليل أثرها على مستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي على جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها إحصائياً بهدف تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير التحديات التنظيمية على الابتكار المالي.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة (Population and Sample) يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في منصات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، والجهات المرتبطة باستخدام التقنيات التنظيمية (RegTech)، مثل: • مديري الامتثال • العاملين في مجال التقنية المالية • المختصين في الابتكار المالي • العاملين في منصات التمويل الجماعي

أما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة القصدية (Purposive Sample)، نظرًا لأن موضوع الدراسة يتطلب مشاركة أفراد لديهم خبرة ومعرفة بطبيعة التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech).

وقد بلغ حجم العينة ما يقارب: (50 – 100) مفردة من العاملين في منصات التمويل الجماعي داخل المملكة العربية السعودية

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة (Questionnaire) كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لملاءمتها لطبيعة الدراسة وإمكانية استخدامها في جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، وقد تم تصميم الاستبانة بناءً على متغيرات الدراسة، وتكونت من جزأين رئيسيين: الجزء الأول: البيانات الديموغرافية ويهدف إلى التعرف على الخصائص العامة لأفراد العينة، وتشمل:

• المسمى الوظيفي • المؤهل العلمي • سنوات الخبرة • نوع المنصة • حجم المؤسسة

الجزء الثاني: محاور الدراسة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، ويتكون من: المحور الأول: التحديات التنظيمية (RegTech Challenges) ويتضمن بنودًا تقيس:

• تكاليف الامتثال التنظيمي • تحديات حماية البيانات والخصوصية • تعقيد الإجراءات التنظيمية

• تحديات السيولة والسوق الثانوية • مستوى الوعي المالي لدى المستخدمين المحور الثاني: الابتكار المالي ويتضمن بنودًا تقيس: • تبني الابتكارات المالية • تطوير الخدمات الرقمية • سرعة تقديم الخدمات المالية • استخدام التقنيات الحديثة • تحسين كفاءة العمليات المالية

أساليب التحليل الإحصائي

أساليب تحليل البيانات (Data Analysis) سيتم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية مثل: SPSS وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية: الإحصاء الوصفي مثل :

• المتوسطات الحسابية • الانحرافات المعيارية • التكرارات • النسب المئوية

وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة. الإحصاء الاستدلالي مثل: تحليل الانحدار (Regression Analysis) وذلك لاختبار: أثر التحديات التنظيمية (متغير مستقل) على الابتكار المالي (متغير تابع) كما سيتم استخدام: معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة التحديات التنظيمية المرتبطة بالتقنيات التنظيمية (RegTech)، وتأثيرها على مستوى الابتكار المالي في منصات التمويل الجماعي.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على منصات التمويل الجماعي العاملة في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: تُجرى الدراسة خلال الفترة: 2025 – 2026م

المراجع

البنك المركزي السعودي. (2024). التقرير السنوي لقطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية. الرياض: البنك المركزي السعودي.

هيئة السوق المالية. (2022). قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية. الرياض: هيئة السوق المالية.

FinTech Saudi. (2023). Saudi FinTech Ecosystem Report. Riyadh: FinTech Saudi.

البنك المركزي السعودي. (2021). البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) في المملكة العربية السعودية. الرياض: البنك المركزي السعودي.

العنزي، محمد بن سعد. (2020). أثر التقنيات المالية على تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

الزهراني، عبدالعزيز بن علي. (2021). دور الابتكار المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، 13(2)، 45–67

Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2017). FinTech, RegTech, and the reconceptualization of financial regulation. *Northwestern Journal of International Law & Business*, 37(3), 371–413.

Zetzsche, D. A., Buckley, R. P., Arner, D. W., & Barberis, J. N. (2017). Regulating a revolution: From regulatory sandboxes to smart regulation. *Fordham Journal of Corporate & Financial Law*, 23(1), 31–103.

Lee, I., & Shin, Y. J. (2018). FinTech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges. *Business Horizons*, 61(1), 35–46.

Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. (2017). Digital finance and FinTech: Current research and future research directions. *Journal of Business Economics*, 87(5), 537–580.

Haddad, C., & Hornuf, L. (2019). The emergence of the global FinTech market: Economic and technological determinants. *Small Business Economics*, 53(1), 81–105.

Hornuf, L., & Schwienbacher, A. (2018). Market mechanisms and funding dynamics in equity crowdfunding. *Journal of Corporate Finance*, 50, 556–574.

Mollick, E. (2014). The dynamics of crowdfunding: An exploratory study. *Journal of Business Venturing*, 29(1), 1–16.

Claessens, S., Frost, J., Turner, G., & Zhu, F. (2018). FinTech credit markets around the world: Size, drivers and policy issues. *BIS Quarterly Review*, September, 29–49.

Financial Stability Board. (2020). The use of supervisory and regulatory technology by authorities and regulated institutions. Basel: FSB.

World Bank. (2020). Crowdfunding's potential for the developing world. Washington, DC: World Bank.